

التي فيه يحكم عليه بالتبع بخلاف الوصف الثاني فإنه لما حكم عليه بتبعه
في الخبر الاول لم يلتفت فيه بالحكم بتبعه فإنه غير مضبوط بل يتبين
صوابه عدم تبعه لكونه كما فعل بالتبعه الظاهر بوجه التبعين حاله
عند عدم التبعه ومن ثم امي من اجل كون الوصف الثاني في
المعنى كما فعل حسن قام رجل فاعلم انه كحاشي القدر علمانه
حسن ايضا فاعلمه علمانه لان الفاعل موزن في جميع كما حسن بقدر
علمانه وضعف قام رجل فاعلمه علمانه لانه بمنزلة تقدر علمانه
واحاق علماني المتن والجموع في الفعل المسند الى ظاهر بما صنف
ويجوز من غير حسن ولا صنف قعود علمانه وان كان قعودا جمعيا
كقعوده لانه اذا كسرت اللام المشابهة للفعل خرج لفظا من معناه
الفعل ومناسبة لان الفعل لا يكسره لم يكن قعودا مثل تقدر
علمانه الذي اجمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الابهة
الى الحرفية او يجعل المظهر بدل من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ
والمضمر لا يوصف لان خبر المبتدأ والمخبر عنه والمخبر عنه والمخبر عنه
فلا حاجة اليها الى التوضيح وحمل عليها ضمير الغائب على وعلى الوصف

الوصف الموصوف الوصف المادح والنزام وغيرهما طرد واللباب ولا
يوصف به لانه ليس بالمعنى الوصفية وهو الالهة على قيام معنى
بالذات لا زيد على الذات لا على قيام معنى بها وكأنه لم يقع في بعض
النسخ قوله لا يوصف به لانه اعتذر ان شرح الرضي وقال لهم بذكر
انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف احصل الوصف
اي الموصوف المعروفة استه اخصا بالتعريف والاعلام من لصفه
يعني اعرف منها لانه المقصود الاصل فمجرد ان يكون اكمل من لصفه
في التعريف مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا فرق من ان لا يكون
ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان الوصف
ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرفة باللام والموصولات فينبغي مساويا
ومن ثم امي من اجل ان الموصوف احصل مساويا لوصف دو
اللام الالجبته اي في اللام الاخر والموصوف في ايضا مما لا بد
اللام للمعرفة فينبغي فيها المساواة في التعريف نحو جازي الرجل الفاعل
والرجل الذي كان عندك السن او المصاف الى مثل اني رجل فاعلم
باللام ملا او اسطر نحو جازي الرجل صاحب الفرس او اسطر نحو